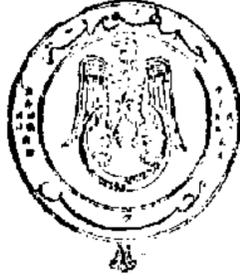


بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



# الْجُمْهُورِيَّةُ الْفِلَسْطِينِيَّةُ

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَلِيٌّ بْنُ أَبِي تَالِبٍ

(العدد ١٠٣ مكرر "بج") الصادر في يوم الأربعاء ٢٤ جمادى الأولى سنة ١٣٧٦ - ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٦ (السنة ١٢٨ هـ)

المدنية ، مضافا اليها مكافأة الاحتياط التي تمنح لضابط الاحتياط  
الموظف بالحكومة والذي توازي رتبته العسكرية درجة الشهيد المدنية .  
أما إذا كانت درجة الشهيد تقل عن الدرجة السادسة فيسوى معاشه  
على أساس خمسة أسداس ماهيته مضافا إليها مكافأة الاحتياط التي تمنح  
لرتبة ملازم ثان .

مادة ٢ - يضاف إلى القانون المذكور مادة جديدة برقم ٤ مكررا  
بالنص الآتي :

"يجوز بقرار من رئيس الجمهورية تقرير معاش لمن يصاب بإصابة  
تجمله عاجزا عن الكسب أو لمن يتوفى أو يفقد في غير الحالات المنصوص  
عليها في المواد السابقة وذلك بسبب الأعمال الحربية ."

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون  
ولوزير المالية والاقتصاد إصدار القرارات واللوائح اللازمة لتنفيذ  
ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٥٦

يصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ جمادى الأولى سنة ١٣٧٦ (٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٦)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٥٦  
بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن  
المرافقات التي تصرف لأسر الشهداء والمفقودين أثناء  
العمليات الحربية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن المرافقات  
التي تصرف لأسر الشهداء والمفقودين أثناء العمليات الحربية ،  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يضاف الى المادة الثانية من القانون رقم ٢٨٦  
لسنة ١٩٥٦ المشار اليه بند جديد برقم (٧) وذلك بالنص الآتي :

"يسوى معاش الشهيد من موظفي الحكومة المدنيين المرافقين للتوات  
المساحة أو الذين يوجدون بالميدان على أساس خمسة أسداس ماهيته